

ليس يدل عنه حقيقة بدليل انه يجوز ان يعوضه اقل من
جنسه في المقدرات ولو كان مآوضته لما جاز للدنيا
وانما اعطاه ليستقط حقه في الرجوع الا انه لم يرض بسقوط
حقه لا بسلامه كل العوض فاذا لم يسلم له كله كان للخيار
ان شاء رضي بما بقي من العوض وان شاء رد الباقي بحليب
ويرجع في الهبة **ويعرض** الموهوب له **النصف** من الهبة
رجع الواهب عالم بعوض وهو النصف الباقي لان حقه
في الرجوع كان في الكل فاذا عوض عن بعضه امتنع الرجوع
في حقه ونحو في الباقي على ما كان **والخاسر** **رجع الهبة**
اي العين الموهوبة **من ملك الموهوب له** لان الاخراج
عن ملكه وتخليكه لغيره حصل بنفسه فلا يمكن
من نقض مائة من جهته **وببيع** **بضيقها** اي نصف الهبة
رجع الواهب في النصف الباقي كعدم بيع شيء من الهبة
يعني اذا لم يبيع منه شيء كان له ان يرجع في النصف ويتبرك
النصف فكله لان يرجع في النصف اذا بيع النصف
لان من له حق الرجوع في الكل يخبر بين ان يستوفي الكل
او النصف وكذا له ان يترك الكل او البعض **والزاي**
الزوجية ولو وهب لاجنبيه ثم **تزوجها** كما تم تزوجها
رجع في هنته يعني يجوز له الرجوع **وبالعكس** العكس
لكل المذكور وان وهب لزوجته ثم **تزوجها** بالرجوع لان
المقصور فيها الصلة كما في القرابة **والقائد القرابة**

لان

لأن المقصود منها صلة الرحم وقد حصل وفي الرجوع تطيئة
الرحم فلا يرجع سواء كان مالا او كافرا ثم فسر القرابة بقوله
فلو وهب رجل لذي رحم محرم منه لا يرجع فيها اي في
الهبة **والهبة الهلاك** يعني هلاك العين الموهوبة فانه
مانع من الرجوع لتعذره بعد الهلاك اذ هو غير مضمون
عليه **فلو ارعاه** اي لو ادى الموهوب له الهلاك **صدق**
لان منكر لوجوب الرد عليه فاشبه الموقوع **وانما يصح الرجوع**
عن الهبة باحد من امانتها **ايضا** اي الواهب والموهوب له
او يحكم الحاكم بالرجوع لان حكم العقد ثابت وتم الرفع
بعد الثبوت يتوقف على صحة من له ولاية البيع وهو القاضي
او المتعاقدان كالرد بالبيع بعد القبض فمالم يقض القاضي
او يفسخاها بالتراضي فلك الموهوب له ثابت في العين حتى
يقدر تصرفه من عتق وبيع وغير ذلك ولو كان بعد
المرافعة الحاكم وكذا لو منعه وهلك في يد لا يضمن بقيام
ملكه فيه وكذا لو هلك بعد القضاء قبل القبض وان ينفذ بعد
القضاء ضمن لوجود التقدير وبكرهتها يكون فسخا من
الاصل وعند الرجوع بالتراضي عقد جديد فيجعل الهبة
الهبة المبتدأة **فان تلفت** العين **الموهوبة** عند الوهب
له **فاستحقها مستحق** وضمن بتسديد الميم الى المستحق
ضمن **الموهوب له** لم يرجع على الواهب **بما ضمن** الا ان عقد
عقد تبرع وهو غير عام لا يستحق السلامة ولا يثبت به